الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.28

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
21 March 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الخميس، ٦ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٥:٠٠.

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (تابع)

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (تابع)

تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ

التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

14-25526 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٥:١٠.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(أ) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (تابع) (A/68/101/Add.1)

١ - **الرئيس:** وجه الانتباه إلى مذكرة الأمين العام (A/68/101/Add.1) التي يبلغ فيها الجمعية العامة بوفاة السيد جانغ وانهاي (الصين)، عضو اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ويطلب إلى الجمعية العامة أن تعين شخصاً لملء الشاغر للمدة المتبقية من فترة عضوية السيد جانغ وانهاي التي تنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

٢ - وقال إن حكومة الصين قد رشحت السيد يي شوينونغ، الذي حظي بتأييد مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، لملء الشاغر خلال المدة المتبقية من فترة عضوية السيد جانغ.

٣ - وقررت اللجنة، بالتزكية، أن توصي الجمعية العامة بتعيين السيد يي شوينونغ (الصين) عضواً في اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية لفترة عضوية تبدأ في تاريخ تعيينه وتنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦.

البند ١٤٦ من جدول الأعمال: تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين (تابع)

تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا (A/68/724 و A/68/777)

٤ - **السيد ناي** (دائرة إدارة المرافق): قال، في معرض تقديم تقرير الأمين العام عن بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا (A/68/724)، إن المراحل الرئيسية في المشروع ما زالت قيد التنفيذ، بما في ذلك الموافقة على تصميم وتشييد المرافق الجديدة وعلى الميزانية، وتعيين مدير للمشروع، وإبرام اتفاق مع حكومة جمهورية تترانيا المتحدة لمنح الأرض دون أن تتكبد الأمم المتحدة أية تكاليف، وتوقيع عقد مع الشركة الاستشارية للتصميم المعماري والتصميم الهندسي. ويوفر مدير المشروع يومياً إمكانات الرقابة والإدارة المتكاملة للمشروع، مما يساعد بالتالي قلم الآلية في إعداد المشروع، مع ضمان الامتثال والمساءلة على المستوى الأخلاقي.

٥ - وأضاف قائلاً إن مكتب خدمات الدعم المركزية يقدم التوجيه بشأن تنفيذ المشروع إلى الآلية، التي حددت احتياجات تصميم المرفق الجديد داخل المنظمة. وإن المكاتب الأخرى في الأمانة العامة تتولى أيضا إسداء المشورة وتقديم الدعم القانوني للتأكد من أن الأهداف الاستراتيجية العامة للمنظمة قد أدمجت في التصميم.

٦ - وفي معرض الإشارة إلى أن الجمعية العامة قد اعتمدت بالفعل الميزانية الكاملة والبالغة ٨ ٧٨٧ ٧٠٠ دولار، استطرد قائلاً إن عقداً قد منح الآن لتصميم وبناء المرافق الجديدة. وإن اختيار شركة يوجد مقرها في المملكة المتحدة، مع متعاقد من الباطن في أوغندا، يفي بالشرط الرئيسي لوجود مؤسسة تجارية في أفريقيا، الذي يتواءم مع تشجيع الجمعية العامة على إدماج المعارف والقدرات المحلية. وإن رئيس القلم واثق من أن الشركة المتعاقدة من شأنها أن تحوّل فعلاً التصميم النظري إلى واقع ملموس.

٧ - واستأنف قائلاً إن رئيس القلم، إذ يضع في اعتباره التحديات والمخاطر الكامنة في مشاريع البناء، قد طلب رسميا إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن يعد مراجعة مستمرة للمشروع، وأوعز إلى فريق المشروع أن يجتمع بانتظام مع

مراجع الحسابات المقيم التابع للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا الموجودة في أروشا. وإن أول مراجعة لحسابات المشروع قد تقررت في الربع الثاني من عام ٢٠١٤.

٨ - وأردف قائلاً إن مراحل أخرى ستنفذ في عام ٢٠١٤، حيث أن المتعاقد سيضع تصميماً مفصلاً للمرفق وسيقدم وثائق المناقصة اللازمة للتشييد. وإن تأمين شركة التشييد سيبدأ في النصف الأول من عام ٢٠١٤.

٩ - واختتم قائلاً إن مشروع التشييد يحظى بأهمية بالغة، وإنه سيزود الآلية بالهياكل الأساسية اللازمة للاضطلاع بمسؤولياته، التي تشمل ضمان ترحيل إرث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وإنجازاتها في مجال العدالة الجنائية الدولية. وإن رئيس قلم الآلية ملتزم التزاما راسخا بإنجاز تشييد المباني الجديدة لفرع أروشا ضمن حدود الجدول الزمني الإجمالي والميزانية التي أقرتها الجمعية العامة، ويكفل ذلك نظام إداري قوي مخول بالمساءلة التامة.

١٠ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال في معرض تقديم تقرير اللجنة الاستشارية ذي الصلة (A/68/777)، إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتعاون المستمر بين الآلية وحكومة جمهورية تترانيا المتحدة، وتأمل بأن يتواصل هذا التعاون في جميع مراحل المشروع.

١١ - وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية تبين أنه تم التعاقد مع مدير متفرغ للمشروع سيكون مقره في أروشا، وسيتولى تعزيز إدارة المشروع وتنسيقه، وأن موظف مشتريات متفرغ قد أضيف إلى فريق المشروع. وإن اللجنة الاستشارية على ثقة من أن الترابط الوظيفي للفريق، الذي يوجد مقره في أروشا، لن يتأثر بوجود موظف المشتريات في عنتيبي.

١٢ - وتابع قائلاً إن اللجنة الاستشارية تؤكد أهمية الدروس المستفادة من التجربة المكتسبة من مشاريع تشييد أخرى في تخطيط وتنفيذ المشروع، مع إيلاء اهتمام خاص لتعيين الخبراء الاستشاريين وللتدابير الاستباقية لمعالجة حالات التأخير. وفي هذا الصدد، أعربت اللجنة الاستشارية عن القلق إزاء التأخير لمدة شهرين في انتقاء خبير استشاري في التصميم المعماري؛ وقالت إنه يتعين رصد المشروع عن كثب لكفالة إنجازه ضمن حدود الجدول الزمني الإجمالي.

١٣ - **السيدة ريوس ركوينا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت، متكلمة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة تولي أهمية فائقة للمشروع باعتباره خطوة ضرورية في تنفيذ ولاية الآلية. وإنها ترحب بتوقيع اتفاق البلد المضيف بشأن أرض للبناء، بالإضافة إلى تعيين موظف للمشتريات يوجد مقره في عنتيبي. وفي هذا الصدد، يتعين الحفاظ على التلاحم الوظيفي لفريق المشروع في أروشا في جميع مراحل المشروع.

١٤ - وأضافت قائلة من المهم استخلاص الدروس من مشاريع كبرى أخرى تنفذها المنظمة في المنطقة وفي أماكن أخرى، وكذلك من مشاريع محلية تنفذها الكيانات العامة والخاصة معاً. وينبغي للأمين العام أن يواصل الاستفادة من المعارف والقدرات المحلية، فضلا عن النمو السريع لقطاع البناء في البلد المضيف. وإن الفريق سينظر في الطريقة التي من خلالها تؤخذ هذه العناصر في الحسبان.

١٥ - وتابعت القول إن المجموعة قلقة إزاء التأخر في انتقاء الخبير الاستشاري في التصميم المعماري والهندسي، وأكدت الحاجة إلى أن يكتمل المشروع في الوقت المحدد وفي حدود الموارد المعتمدة. وسألت عن أسباب التأخير وما هي الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذا الوضع.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (A/68/715 و A/68/780)

التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندى (A/68/732 و A/68/780)

١٦ - **السيد كوتس** (الأمين العام المساعد لخدمات الدعم المركزي): قال، في معرض تقديم تقارير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ (A/68/715) وعن التقدم المحرز في تنفيذ التوصيات المنبثقة من الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي (A/68/732)، إن إدارة العدد الهائل من المخاطر المعقدة التي تواجهها الأمم المتحدة يتطلب جهدا مشتركا على مستوى الإدارات والوكالات والتخصصات.

١٧ - وأضاف قائلاً إن نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ قد نفذ الآن تنفيذاً كاملاً في مقر الأمم المتحدة: فقد أقر فريق كبار المسؤولين المعني بسياسات الطوارئ سياسة لإدارة المرونة؛ وعيّن وكيل الأمين العام للشؤون الإدارية قائماً على المشروع؛ وطلب إلى كل مركز من مراكز العمل أن يعيِّن مديراً لمشروع إدارة المرونة؛ وإن اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ستنظر في دورتها التي ستعقد في نيسان/أبريل ٢٠١٤، في إمكانية مواءمة ممارسات إدارة حالات الطوارئ المتعلقة بنظام إدارة المرونة في المنظمة. وسيوجه التركيز الآن إلى بقية إدارات الأمانة العامة، والوكالات والصناديق والبرامج.

١٨ - والدرس الرئيسي المستفاد من العاصفة ساندي هو أن نظام إدارة المرونة في المنظمة يشكل إطارا أساسيا للأمم المتحدة في مواجهة المخاطر والكوارث الشديدة والمخلة بالنظام. وقد عززت الأمانة العامة إلى حد كبير المرونة التنظيمية في المقر، وذلك من حيث الحماية المادية من مخاطر الفيضانات، وإدخال تحسينات على نظم التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ، والتخفيف من المخاطر عن طريق التأمين.

١٩ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديم التقرير ذي الصلة للجنة الاستشارية (A/68/780)، إن اللجنة الاستشارية ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ، وفي تنفيذ برامج تدريبية تهدف إلى تعزيز التأهب للطوارئ ومواجهتها والتعافي منها على نطاق الأمانة العامة. وإن الترتيبات الإدارية التي تنص عليها هذه المبادرة هي ترتيبات مرضية وتدعم التنسيق الفعلي لأنشطة التأهب للطوارئ وإدارتها.

٢٠ - وأضاف قائلاً إن اللجنة الاستشارية تلاحظ مع التقدير أن المبادرة أصبحت قيد التنفيذ وإن تنفيذها سيستمر في حدود الموارد والقدرات المتاحة. ومع ذلك، فإنها تؤكد أهمية تتبع الموارد المخصصة لهذا الغرض، بما في ذلك، على سبيل المثال، تكاليف إنشاء وتشغيل مركز الأمم المتحدة للعمليات وإدارة الأزمات ومركز عمليات الطوارئ. وتوصي في هذا الصدد الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم رؤية موحدة للتكاليف الإجمالية الفعلية لأنشطة إدارة حالات الطوارئ والتأهب في سياق الميزانية البرنامجية المقترحة. وإن اللجنة الاستشارية تتطلع إلى تلقي معلومات عن تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ في كيانات ومراكز عمل أخرى.

٢١ - واستطرد قائلاً فيما يتعلق بالعاصفة ساندي، إن اللجنة الاستشارية تبين أن المنظمة قد استردت بحلول كانون

الثاني/يناير ٢٠١٤، مبلغاً قدره ٦٤,٢ مليون دولار من التكاليف المتكبدة وتتوقع استرداد مبالغ إضافية تصل إلى ١٢ مليون دولار، وإن المنظمة تستطيع أن تمول باقي الأعمال من الأموال التي سبق وأن حصلت عليها من شركات التأمين في إطار برامج التأمين الخاصة بها. وإن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، في سياق تقرير الأداء الأول لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، معلومات شاملة عن أعمال الإصلاح التي أجريت، فضلا عن تقارير مفصلة عن النفقات ذات الصلة ومبالغ التأمين المستردة.

٢٢ - واستأنف قائلاً، فيما يتعلق بالأنشطة الرامية إلى التخفيف من حدة الآثار على البنية التحتية المادية، إن اللجنة الاستشارية تبين أن المبلغ الإجمالي المعتمد والبالغ ٦,١ مليون دولار إما خصص أو أنفق بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وقال إنه يرحب بالتقدم المحرز في إنجاز العمل.

٢٣ - وأردف قائلاً، فيما يتعلق بتغطية التأمين للأضرار الناجمة عن الفيضانات، إن اللجنة الاستشارية تبين، في ضوء سوق التأمين الحالي في منطقة نيويورك، أن المنظمة لم تتمكن من تأمين تغطية إضافية تتجاوز المستوى الحالي البالغ ٢٠ مليون دولار بتكلفة معقولة. وإن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام أن يراقب سوق التأمين لضمان تغطية كافية وبتكلفة معقولة للأضرار الناجمة عن الفيضانات التي لحقت بجميع منشآت الأمم المتحدة.

٢٤ - واختتم قائلاً إن اللجنة الاستشارية قدمت كذلك عددا من الملاحظات والتوصيات بشأن الإجراءات المتخذة لتنفيذ توصيات الاستعراض اللاحق للإجراءات، ولا سيما المتخذة في مجال استعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على صعيد تكنولوجيا المعلومات، ومرونة موقع الأمم المتحدة iSeek والمواقع الشبكية للأمم المتحدة، وأزمات الاتصالات. وإن اللجنة الاستشارية ستقدم المزيد من التعليقات بشأن الترتيبات المتعلقة باستعادة القدرة على العمل بعد الكوارث على صعيد تكنولوجيا المعلومات في سياق نظرها في التقرير المتعلق باستراتيجية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المنقحة والمقرر أن يقدم إلى الجمعية العامة لتنظر فيه أثناء دورتها التاسعة والستين، على النحو الذي طلبته الجمعية في قرارها ٦٧/٢٥٤.

٢٥ - **السيدة ريوس ركوينا** (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قالت، متكلمة بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، إن المجموعة ترحب بالتقدم المحرز في تنفيذ نظام إدارة قدرة المنظمة على مواجهة الطوارئ. وأضافت إن المجموعة تود معرفة ما إذا كان من المتوقع توفير قدر من الحماية؛ وكيف يمكن إدماج الدروس المستفادة في مجالات تتطلب التحسين؛ وما هي التكلفة الكاملة للنظام؛ وكيف يمكن للجهات الأخرى صاحبة المصلحة أن تتقاسم التكاليف مع جهات فاعلة أخرى أدرجت في المبادرة. وإنها تطلب أيضا تفاصيل التدريب والإدارة، فضلا عن مؤشرات الأداء.

٢٦ - واختتمت قائلة، فيما يتعلق بالتوصيات المنبثقة عن الاستعراض اللاحق للعاصفة ساندي، إن الفريق يحيط علما بالخطوات المتخذة قبل وصول العاصفة؛ وبأثرها على المقر، بما في ذلك على مراكز تكنولوجيا المقر ومركزه للاتصالات وعمليات الطوارئ؛ والإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصيات المقدمة، ولا سيما حالة أنشطة إصلاح الهياكل الأساسية المادية وتخفيف الآثار، والتخفيف من المخاطر من خلال سوق التأمين وتغطية التأمين من الفيضانات.

رفعت الجلسة الساعة ١٥:٤٥.